والسلطة المحلية .. ومجابهة الظواهر السلبية

المناقشات.. لأهم قضايا المجتمع

المجتمع المدني» أنهما يتقاسمان معاً مسئولية التنمية والابتعاد عن النظرة التي تعتبر الدولة راعياً وحيداً للتقدم والتحديث لتنظيم المجتمع، وكذا أهمية الارتقاء بمستوى التعليم العام والعالي ونشر وتعميم تعلم الحاسب الآلي لما لذلك من أهمية في العصر الراهن وعلى أهمية التعاون بين البلدان العربية والإسلامية لاكتساب المعرفة وتعميمها بشتى الوسائل والاستفادة من الدراسات والتقارير الصادرة عن المؤسسات والهيئات المتخصصة بها في تطوير العمل التنموي في بلادنا.. خاصة وأن ما ورد في التقرير العربي لا يتعارض مع توجهات بلادنا ومع المساعي التي تبذلها القيادة السياسية للاستفادة من وسائل المعرفة وتوظيفها في خدمة التنمية.

وأكدت آراء المشاركين من أكاديميين وقيادات حزبية ومدنية على وجوب أن يكون التعامل مع المشاريع الخارجية من خلال الالتزام بمحددين رئيسيين «مصلحة الوطن، وانسانية المعرفة» والاصلاح في عموم المنطقة لايمكن تحقيقه في ظل وطن محتل أجزاء منه وفي ظل عدم الاستقرار وعلى ضرورة ايلاء الحكومة اهتماماً للمشاريع الحضارية بغية خلق مجتمع المعرفة وتحقيق التنمية الانسانية وعلى أهمية العمل على تجاوز القصور في التجربة الديمقراطية واشراك الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني في بناء وطن وطيد الصلة بالحداثة وقيم العصر وضرورة تمكين المرأة من المشاركة الفاعلة والاعتراف بحقها في تولي مواقع قيادية في مختلف المؤسسات التشريعية والحكومية.

أوضاع المغتربين

وفي اطار اهتمام مجلس الشورى المتزايد بأوضاع المغتربين اليمنيين ومعالجة مشاكلهم والحفاظ على روابطهم بوطنهم كرس جلستي يومي ١٩ و٢٠ يوليو لدراسة ومناقشة أوضاع المغتربين من تقرير اللجنة الأساسية والعلاقات الخارجية والمغتربين بالمجلس والذي استعرض الاهتمام الذي توليه الدولة للمغتربين في المجال القنصلي وكذا الرعاية الثقافية من خلال انشاء المدارس والمراكز الثقافية في بلدان اقامة المغتربين وأوضاع الجاليات اليمنية في مختلف الدول وأنشطتهم وتأثيرهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي في أماكن اغترابهم والمشاكل التي يعاني منها المغتربون في المهجر والاحصائيات ذات الصلة بهم والتعويضات المستحقة للمغتربين المتضررين من حرب الخليج الثانية، وتركزت ملاحظات ومقترحات أعضاء المجلس على الاهتمام بتدريب وتأهيل العمال اليمنيين على الأعمال المهنية والفنية المختلفة باعتبارهم جزءاً من النسيج الاجتماعي لمجتمعنا حتى يتمكنوا من الالتحاق بسوق العمل في الداخل والخارج وتعريفهم بحقوقهم التي تتضمنها المعاهدات والاتفاقيات الثنائية بين بلادنا والبلدان الأخرى ذات الصلة بالمغتربين وتعريفهم أيضاً بقوانين وأنظمة البلدان التي يعيشون فيها أو التي ينوون الهجرة اليها وأهمية ربط المغتربين بالوائح وتعريفهم بالقوانين واللوائح والأنظمة السارية في بلادنا والكفيلة برعايتهم وكذا قوانين الاستثمار التي تمكنهم من استثمار أموالهم في الوطن والمميزات الممنوحة لهم.

كما أكدت المقترحات على أهمية وضع آلية تضمن سرعة النظر والفصل في القضايا المنظورة أمام القضاء والتي يكون المغترب أو المغتربون طرفاً أو أطرافاً فيها وتمديد فترة استدعاء المغترب من قبل القضاء لفترة ٦٠ يوماً بدلاً من ٣٠ يوماً.

القطاع الزراعي

وكرّس مجلس الشورى جلسته المنعقدة في ٢١ يوليو لمناقشة تقرير لجنة الزراعة والأسماك والموارد المائية بالمجلس حول تطوير المحاصيل الزراعية النقدية والذي استعرض الأهمية التي يمثلها القطاع الزراعي في المنافذ البرية والبحرية والجوية لحماية الانتاج الزراعي من الآفات ووضع نظام كفؤ يتضمن من خلال الانتاج الزراعي وبذور المحاصيل ووضع ضوابط صارمة على ادخال البذور ومنع إدخال البذور المخالفة للمواصفات الجيدة وعلى أهمية ايجاد قاعدة معلوماتية من الأسواق المحلية وأسواق التصدير واتجاهات الطلب وأهم المنافسين للمحاصيل اليمنية في الأسواق وتحسين وتطوير نظام المعلومات التسويقية التي تساعد على رسم اتخاذ القرارات التسويقية المناسبة وأهمية المشاركة الشعبية في إحداث عملية النهوض بإنتاج المحاصيل النقدية الزراعية من خلال تفعيل وتشجيع الجمعيات التعاونية الزراعية والتسويقية لما لذلك من أهمية في تجميع الحيازات الزراعية الصغيرة الى حيازات تعاونية كبيرة والتي ستساعد على خلق أجواء التفاعل الايجابي اجتماعياً وثقافياً ومهنياً.

مجابهة الظواهر الاجتماعية السلبية

عقد مجلس الشورى دورة تضمنها انعقاده الثانية العام المنصرم خلال الفترة من ٧ سبتمبر الى ١٢ ديسمبر ودشّن اجتماعه الأول للوقوف أمام التوجيهات التي تضمنها خطاب رئيس الجمهورية أثناء لقائه ممثلي السلطة المحلية في محافظة إب في شهر أغسطس الماضي حول المبالغة والمغالاة في حفلات الأعراس والمناسبات الاجتماعية.

وقدم ٣٣ عضواً من أعضاء المجالس عدداً من الآراء والملاحظات أكدت على ضرورة أن يكون أعضاء مجلس الشورى قدوة حسنة في الامتناع عن المغالاة في المهور وعدم المبالغة في حفلات ومآدب الزواج وغيرها من المظاهر المبالغ فيها وأن تقتدي به الجهات الأخرى مثل مجلس النواب ومجلس الوزراء وبقية الأجهزة الأخرى والمشائخ والوجهاء والشخصيات الاجتماعية، وذلك تفاعلاً مع دعوة رئيس الجمهورية حول المغالاة والمباهاة في حفلات الأعراس وضرورة تسهيل وتيسير الزواج واقامة الحفلات البسيطة عند الخطبة وحفلات الزفاف.

كما أكدت المقترحات على أهمية اصدار أمر من مجلس الوزراء الى جميع مسئولي مؤسسات الدولة والقطاعين العام والمختلط وقادة الوحدات العسكرية بمنع الهدايا من المال العام في مناسبات الزواج عدا ما يصرف من مساعدات أو قروض للموظف المستحق وعلى أهمية انشاء صندوق خيري لمساعدة غير القادرين على الزواج تساهم في تمويله الدولة والجمعيات الخيرية والقادرين من المواطنين وتشجيع اقامة الزواج الجماعي عن طريق المؤسسات الحكومية في المحافظات والمديريات ومن قبل الجمعيات الخيرية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى ورجال الأعمال والشخصيات الاجتماعية مع التأكيد على أهمية تحديد ضوابط الزواج الجماعي وعلى أهمية اصدار تشريعات تنظم المهور وحفلات الأعراس واعادة النظر في القوانين التي كانت سارية في هذا الجانب في السابق ووضع حد لتزويج الفتيات القاصرات وتحديد سن لسماح زواج الفتيان والفتيات وتطبيق ما جاء في قانون الطفل والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.. كما أجمع المتحدثون على ضرورة جعل خطاب رئيس الجمهورية خطة عمل لتيسير الزواج وذلك من خلال وضع آلية حول التخفيف من تكاليف الزواج والمغالاة في المهور، وذلك بصورة مكثفة حتى تؤتي ثمارها.

السلطة المحلية

وانطلاقاً من اختصاصاته الدستورية فقد كرّس مجلس الشورى ثلاث جلسات خلال الفترة من ١١ - ١٣ سبتمبر الماضي لدراسة ومناقشة أوضاع السلطة المحلية من خلال تقييمه للتجربة للفترة (٢٠٠٢ - ٢٠٠٣م) في ضوء النزول الميداني الى بعض المحافظات وتقرير لجنة السلطة المحلية والخدمات في المجلس والذي استعرضت فيه تقييم أداء المجالس المحلية في محافظات ذمار والبيضاء وأبين وعدن ولحج والضالع وإب وتعز وعلاقة المجالس المحلية بالأجهزة التنفيذية على المستويين المحلي والمركزي ومدى الالتزام والتطبيق العمليين لنصوص قانون السلطة المحلية، وكذا الاجراءات المتخذة فيما يخص الجوانب المالية والادارية وآليات تحصيل الموارد المحلية وأهمية تفعيل دور الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في الوحدات الادارية وكذا التدريب والتأهيل وبناء قدرات كوادر السلطة المحلية وأهمية تعديل القوانين واللوائح بما ينسجم مع قانون السلطة المحلية وضرورة التعديل الهيكلي في المكاتب التنفيذية في المحافظات.

وأكد الأعضاء في مناقشتهم على أهمية الانتقال التدريجي لتجربة السلطة المحلية من المحافظات الى المديريات ومساعدة المديريات في تعزيز وترسيخ تجربة السلطة المحلية فيها حتى لا تتحول المركزية الواحدة الى مركزيات متعددة على مستوى المحافظات وهو ما يتعارض مع توجه الدولة نحو إقامة الحكم الرشيد والذي تمثل السلطة المحلية أهم ملامحه وعلى ضرورة أن لا تعتمد المجالس المحلية بشكل كلي على النفقات المركزية بل يجب عليها أن تنمي مصادرها المالية المحلية حتى تتمكن من تنفيذ المشاريع التنموية في اطار وحداتها الادارية.. كما يجب على الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة انشاء فروع له في جميع المديريات وذلك لمساعدة المجالس المحلية في تنفيذ مهامها وتقييم عملها المالي والاداري وكذا على وزارة الادارة المحلية أن تعزز دورها في مراقبة الصرفيات والنفقات ومراقبة تنفيذ المشاريع في الوحدات الادارية.

الاستثمار الثقافي

وكرّس مجلس الشورى جلستيه المنعقدتين يومي ٣ و٤ أكتوبر لدراسة ومناقشة موضوع الاستثمار في الثقافة وذلك من خلال ورقة عمل قدمتها لجنة الثقافة والاعلام والشباب والرياضة في المجلس تناولت واقع المؤسسات الثقافية في بلادنا والخطط والبرامج الهادفة الى الارتقاء بأدائها ومهام ومسئوليات وزارة الثقافة التي تندرج في اطار الأهداف المحددة في النظام الأساسي للوزارة وعلى الأخص ما يتعلق منها بالسياسات والاستراتيجيات العامة للتنمية الثقافية وخططها وبرامجها ومهامها الاشرافية على الأعمال التي تضطلع بها الهيئات التابعة لها في المجالات الثقافية المختلفة وأهداف الخطة الشاملة للثقافة العربية باعتبار الثقافة طريق الانسان وسعادته ووسيلته لابراز هويته المميزة وسبيله الى السلام وتجاوز التحديات.

وتناولت مناقشات أعضاء المجلس أهمية وضع استراتيجية ثقافية تشمل خططاً وبرامج قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى على أن تحدد تلك الاستراتيجيات مسئوليات المؤسسات الثقافية الرسمية بصورة واضحة وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في الثقافة وتقديم المساعدة لهم في اقامة وتنفيذ مشاريع مثل انشاء المسارح ودور السينما وصالات العروض الفنية وضرورة رعاية المبدعين من الأدباء والكتّاب والمفكرين والفنانين وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني ذات الصلة بالنشاط الثقافي وعلى أهمية التنسيق بين مؤسسات الدولة ذات الصلة بالانتاج الثقافي مثل وزاراتي الثقافة والاعلام بمؤسساتهما المختلفة والتعليم العالي والتربية والتعليم بغية تشجيع المبدعين في مختلف نشاطاتهم وتشجيع اقامة الجماعات الثقافية في المؤسسات المختلفة واصلاح التعليم والعمل على تجويده واعداد المعلم الكفؤ وادخال مواد الموسيقى والمسرح والفن التشكيلي في المناهج التعليمية وتدريسها في المدارس والجامعات والاهتمام بمحو الأمية ورصد الاعتمادات الكافية لهذه المجالات.

استراتيجيتا التعليم الأساسي والفني

ونظراً لما للتعليم الأساسي والتعليم الفني والمهني من أهمية قصوى في مستقبل أجيالنا فقد كرّس مجلس الشورى ٤ جلسات خلال الفترة من ٦ - ١١ ديسمبر الماضي لدراسة ومناقشة الاستراتيجيتين الوطنيتين للتعليم الأساسي والتعليم الفني والتدريب المهني، وذلك من خلال التقرير الذي أعدته لجنة التربية والتعليم والبحث العلمي حول موضوع الاستراتيجية الوطنية للتعليم الأساسي وكذا ورقة عمل حول نفس الموضوع قدمتها اللجنة نفسها والتي تضمنت أركان العملية التعليمية وركائزها والتشخيص الميداني لواقع التعليم في بلادنا وارتفاع نسبة النمو السكاني وانتشار الأمية وخاصة بين الاناث وكبر حجم الأسرة اليمنية وضعف القدرات المؤسسية للقطاع الحكومي الى جانب الشروط الأساسية لضمان انجاح الخطة التنفيذية للاستراتيجية والتي من أهمها وجود ارادة ودعم سياسي وتوفر الأمن والاستقرار وأهمية التدريب والتأهيل المستمر وركزت مناقشات أعضاء المجلس على أن الاهتمام بالتربية والتعليم قضية هامة وأساس تعتمد عليها الشعوب في بناء حاضرها ومستقبلها مؤكدة على ضرورة اعادة النظر بالمناهج التربوية والتعليمية لتتناسب مع سن التلاميذ والطلبة في المراحل التعليمية المختلفة وضرورة توفير المدرّسين الأكفاء ووضع آلية لجذب التلاميذ الذين لم يلتحقوا بالمدارس ووضع خطة توعية واعلامية موجهة من خلال أجهزة الوعظ والارشاد وخطباء المساجد وأجهزة الاعلام ووضع حد للمدرسين الذين لا يلتزمون بالدوام الرسمي المدرسي والتوسع في المبنى المدرسي وصيانة ماهو قائم.

وفيما يتعلق بالاستراتيجية الوطنية للتعليم الفني والمهني فقد ناقشها المجلس في جلستيه يومي ٨ و١١ ديسمبر من خلال ورقة عمل مقدمة من لجنة التربية والتعليم والبحث والعلمي وتضمنت أهم المتغيرات التي تشهدها مجتمعاتنا وتحقيق الأهداف الرئيسية من خلال خلق سوق عمل يمني وتسخيره للارتقاء بالمستويات المعيشية للمواطنين واستعراض الاختلالات والسلبيات التي تكتنف نظام التعليم والتدريب المهني.. كما تم استعراض ملخص للاستراتيجية الوطنية لقطاع التعليم الفني والتدريب المهني والخطة التنفيذية للمرحلة الأولى ٢٠٠٤م - ٢٠٠٧م.

وخلص أعضاء مجلس الشورى في مناقشاتهم إلى أن هناك تعدداً في الاستراتيجيات الخاصة بالتعليم حيث لابد من العمل على اعداد استراتيجية واحدة للتعليم الأساسي والثانوي والتعليم الفني والمهني والتعليم العالي.. بالاضافة الى التأكيد على ضرورة تشجيع الفتيان والفتيات على الالتحاق بالمعاهد الفنية والتقنية ومنحهم الحوافز التي تشجعهم في الانخراط فيه واشراك القطاع الخاص بصورة فاعلة في وضع السياسات وخطط التعليم الفني والتدريب المهني ودراسة احتياجات سوق العمل من الأيدي العاملة حتى يكون هناك تنسيق بين مخرجات التعليم الفني والمهني والاحتياجات المطلوبة في سوق العمل.

اجتماعات مشتركة مع البرلمان

وتنفيذاً للائحة العمل المشترك لمجلس الشورى والنواب فإن المجلسين وبناءً على دعوة فخامة الأخ/ رئيس الجمهورية بدعوة المجلسين للانعقاد فقد عقد ٣ اجتماعات مشتركة الأولى منها في ٢٤ فبراير وكرّس لمناقشة اتفاقية انشاء تجمع صنعاء للتعاون بين اليمن وكل من السودان وأثيوبيا التي صادق عليها، وكذلك اتفاقية تحديد الحدود البحرية بين اليمن وسلطنة عُمان وفي الاجتماع المشترك الثاني المنعقد في ٢٣ مارس تم فيه المصادقة على اتفاقية الحدود البحرية مع سلطنة عُمان وأوصى الحكومة بضرورة التنسيق وتنمية التعاون المشترك مع حكومة سلطنة عُمان في عدد من المجالات.. كما أصدر بياناً أدان فيه جريمة اغتيال أحمد ياسين مؤسس حركة المقاومة الاسلامية الفلسطينية حماس من قبل الكيان الصهيوني.

استعراض أهم السبل لتوسيع زراعة المحاصيل النقدية